

تقييم قدرة المصارف الإسلامية الخليجية على تحقيق الاستقرار المالي في ظل الأزمة المالية العالمية
**Assessing the Ability of Gulf Islamic Banks to Achieve Financial Stability In
 Light of the Global Financial Crisis**

د. قومية دوفي¹، د. وسيلة واعر²

¹ المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف - ميلة (الجزائر)، g.douffi@centre-univ-mila.dz

² جامعة الحاج لخضر باتنة 1 - باتنة (الجزائر)، wassila.ouaar@univ-batna.dz

تاريخ النشر: 2021/06/30

تاريخ القبول: 2021/06/22

تاريخ الإرسال: 2021/05/08

ملخص:

من أجل معرفة قدرة المصارف الإسلامية على مواجهة الأزمة المالية العالمية، اخترنا عينة تتكون من ستة مصارف إسلامية خليجية وبحساب مؤشر Z-score للاستقرار المالي في هذه العينة، توصلنا إلى أن المصارف الإسلامية سليمة من الناحية المالية وهي بعيدة كل البعد عن التعثر المالي ذلك لأن قيم Z-score أعلى بكثير من النقطة الفاصلة التي وضعها ألتمان كحد أدنى لمنطقة السلامة المالية.

وأوصت الدراسة على ضرورة الاهتمام بالصيرفة الإسلامية خاصة في ظل اعتراف المجتمع الدولي بها وزيادة انتشارها.

كلمات مفتاحية: أزمة مالية، استقرار مالي، Z-score.

تصنيفات JEL : G21، G29

Abstract :

to know the ability of these banks Islamic to cope with the global financial crisis, we've chosen a sample that consists of six Islamic banks in the Gulf countries and by calculating the z-score index in this sample, we've found that the Islamic banks are financially sound and are far from financial stumbling and that's because of the z-score values are much higher than the 2.99 point, which considered as the minimum value for the financial safety zone.

the study have insisted on the need to pay attention to the Islamic banking, especially international community by it, and spreading in the view of the recognition of the use of it.

Keywords: financial stability; financial crisis; financial crisis.

JEL Classification Cods : G21, G29

المقدمة:

يعد الاستقرار المالي في القطاع المصرفي الركيزة الأساسية لقيام أي نظام مالي، مما يساهم في رفع قدرته على تأدية وظائفه ومهامه المتمثلة في تقديم الخدمات المصرفية، فعدم استقرار هذا النظام أو تعثره من المواضيع المهمة التي شغلت العديداً من الهيئات والمنظمات الدولية لما له من آثار سلبية على مستوى الاقتصاد ككل، وعرف موضوع الاستقرار المالي مزيداً من الاهتمام منذ سبعينات القرن الماضي بعد موجة التحرر المالي الذي عرفه العالم، وما نتج عنه من إفلاس العديد من المؤسسات المالية والمصرفية، ولقد أثار هذا الموضوع اهتمام الكثير من الباحثين بعد الأزمة المالية التي عصفت بالاقتصاد العالمي منذ أوت 2007، والتي انطلقت من الاقتصاد الأمريكي الذي يشكل نموه محركاً لنمو الاقتصاد العالمي وانتقلت إلى بقية دول العالم بفعل العولمة والتحرر المالي.

إشكالية الدراسة:

بما أن طبيعة عمل المصارف الإسلامية تختلف عن المصارف التقليدية، ولأن دول مجلس التعاون الخليجي تعرف نمواً متزايداً في مجال الصيرفة الإسلامية لأنها تستحوذ على نسبة كبيرة من أصول التمويل الإسلامي عالمياً، سوف نحاول في هذه الدراسة التعرف على مقدرة هذه المصارف على مواجهة الأزمة المالية العالمية وقدرتها على تحقيق الاستقرار المالي، وذلك باستخدام نموذج الاستقرار المالي لألتمان Z-score، وعلى ضوء ما سبق تتجلى معالم إشكالتنا في السؤال التالي: هل

حافظت المصارف الإسلامية الخليجية على استقرارها المالي في ظل الأزمة المالية العالمية؟

و على ضوء الإشكالية الرئيسية المطروحة يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- هل حافظت المصارف الإسلامية السعودية على استقرارها المالي في ظل الأزمة المالية؟
- هل حافظت المصارف الإسلامية الإماراتية على استقرارها المالي في ظل الأزمة المالية؟
- هل حافظت المصارف الإسلامية القطرية على استقرارها المالي في ظل الأزمة المالية؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية يمكن صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

حافظت المصارف الإسلامية الخليجية على استقرارها المالي في ظل الأزمة المالية العالمية.

وتندرج ضمن الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

- حافظت المصارف الإسلامية السعودية على استقرارها المالي في ظل الأزمة المالية.
- حافظت المصارف الإسلامية الإماراتية على استقرارها المالي في ظل الأزمة المالية.
- حافظت المصارف الإسلامية القطرية على استقرارها المالي في ظل الأزمة المالية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- التعرف على الأسباب الحقيقية وراء حدوث الأزمة المالية العالمية؛
- التعرف على تداعيات الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية محل الدراسة؛

— تقييم قدرة المصارف الإسلامية (السعودية، الإماراتية، القطرية) على استقرارها المالي في ظل الأزمة المالية؛ أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في إبراز ضوابط الاستقرار المالي التي يقوم عليها النظام المصرفي الإسلامي، بالإضافة إلى إظهار قدرة المصارف الإسلامية على الحفاظ على الاستقرار المالي خلال الأزمة المالية العالمية.

المنهج المتبع في الدراسة:

تقتضي طبيعة البحث استخدام مجموعة من الأدوات المنهجية المتكاملة والمتناسقة والتي تتناسب مع كل بحث، ولأجل الإجابة على الإشكالية السابقة الذكر واختبار الفرضيات، قمنا باستخدام المنهج الوصفي لاستعراض أهم المفاهيم الخاصة بالاستقرار المالي ونماذج قياسه والإطار المفاهيمي للتغير المالي، والمنهج التحليلي في تحليل تطور مؤشر الاستقرار المالي في المصارف محل الدراسة قبل وبعد الأزمة المالية العالمية.

الدراسات السابقة:

من أهم الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة نذكر:

— دراسة بعنوان: محاولة فحص مدى قدرة المصارف الإسلامية على الصمود أمام الأزمات المالية - أزمة الرهن العقاري نموذجاً، للطالب مصطفى العرابي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسنية بن بوعلي الشلف، 2015-2016. خلصت الدراسة إلى أن التمويل الإسلامي من الناحية النظرية باستطاعته أن يوفر نظاماً من شأنه تعزيز الصلة بين التمويل والاقتصاد الحقيقي، وبالتالي المساهمة في تحقيق استقرار مالي شامل من خلال قدرة معايرته ومبادئه المستمدة من الشريعة الإسلامية على تحقيق الاستقرار النقدي وكسب ثقة الأفراد والمؤسسات، والحفاظ على استقرار الأصول المالية، وتختلف دراستنا عن هذه الدراسة في استخدامها لمعادلة SCOR-Z التي تناسب المصارف بصفة عامة والمصارف الإسلامية بصفة خاصة.

— دراسة بعنوان: البنوك الإسلامية والاستقرار المالي - تحليل تجريبي للباحث مهدي بالوافي، قدمت كورقة بحثية في مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد الإسلامي سنة 2008، توصلت الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية الصغيرة أكثر استقراراً من المصارف الإسلامية الكبيرة، وأن المصارف التجارية الكبيرة أكثر استقراراً من المصارف التجارية الصغيرة، أما من خلال دراستنا هذه سنسلط الضوء على مدى قدرة المصارف الإسلامية بدول مجلس التعاون الخليجي تحديداً على تحقيق الاستقرار المالي خلال الأزمة المالية العالمية باستخدام مؤشر SCOR-Z .

— دراسة بعنوان: الاستقرار المالي في ظل النظام المالي والمصرف الإسلامي - دراسة تحليلية لعينة من المصارف الإسلامية في ضوء المؤشرات العالمية للأزمة المالية للباحث مشتاق محمود السباعوي، مقال علمي في مجلة كركوك للعلوم الاقتصادية والإدارية سنة 2012، توصلت نتائج الدراسة إلى أن مؤشرات تطور الأنشطة الرئيسية للمصارف الإسلامية عينة الدراسة امتازت بنمو مستمر خلال سنوات الأزمة، مما يعكس استقرارها ومقدرة النظام المصرفي الإسلامي على تحقيق الاستقرار المالي

مقارنة بالنظام الرأسمال، تختلف هذه الدراسة عن دراستنا في عينة الدراسة بحيث اخترنا عينة من المصارف الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي.

1. الإطار النظري للأزمة المالية العالمية:

1.1 تعريف الأزمة المالية العالمية:

يمكن تعريف أزمة الرهن العقاري بأنها " مليارات الديون الهالكة في ذمة مواطنين استدانوا قروضا من المصارف ولم يستطيعوا تسديدها وخصوصا القروض المخصصة لشراء المساكن، وذلك بسبب الانخفاض الحاد في قيمة الرهن العقاري، بحيث وصل الحد بالمواطنين إلى تسديد قروض لمساكن لم تعد تساوي نصف قيمة الشراء الأصلية، ومن هنا أصبح النظام المصرفي على حافة الانهيار لافتقاده للسيولة، مما تسبب في ارتفاع حالات الإفلاس والمصادرات العقارية وتراجع المبيعات بشكل لم يسبق له مثيل (السعدي إبراهيم، 2009، صفحة 164).

2.1 أسباب الأزمة المالية العالمية:

1.2.1 التعامل بالربا والقروض الربوية:

لقد ارتبطت بؤادر الأزمة بصورة أساسية بالارتفاع المتوالي لسعر الفائدة من جانب مصرف الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي منذ عام 2005، وهو ما شكل زيادة في أعباء القروض العقارية من حيث خدماتها وسداد أقساطها (خاصة وأن هذه القروض منحت بأسعار فائدة منخفضة وصلت إلى غاية 1 % سنة 2001)، ولقد اقترح للخروج من الأزمة وإعادة التوازن شرطين أساسيين وهما تعديل معدل الفائدة في حدود الصفر% ومراجعة معدل الضريبة فيما يعادل 2%، وهذا ما يتطابق تماما مع إلغاء الربا ونسبة الزكاة 2.5 (السعدي إبراهيم، 2009، صفحة 84).

2.2.1 توريق الديون:

مع غياب ضوابط النمو يتزايد حجم المديونية بمعدلات أسرع من معدلات نمو الاقتصاد، فلم يقتصر التوريق على الديون العقارية فقط بل امتد ليشمل تحويل الحقوق المالية المستحقة التي تندفق من مجموعة من الأصول الأخرى من قروض سيارات ومستحقات بطاقات الائتمان إلى أوراق مالية مضمونة بتلك المجموعات من الأصول.

3.2.1 التعامل بالمشتقات المالية:

بمعنى منتجات أو مشتقات مالية لا تستند إلى أصول حقيقية وهذا ما يزيد من الغرر نتيجة بيع الديون المنهى عنه في الشريعة الإسلامية، هذه الابتكارات المالية التي كان الهدف منها تجنب المخاطر بتحويلها إلى الغير ساهمت إلى حد كبير في تفاقم الأزمة وتعميقها (قنطقي، 2008، الصفحات 32-33).

4.2.1 المضاربات قصيرة الأجل:

ينتج عن المضاربة الكثير من الأضرار والآثار السلبية التي تؤثر على النشاط الاقتصادي من هذه الآثار الآتي (عبابنه عمر، 2011، الصفحات 164-165):

— التأثير الضار على مستويات الأسعار عن طريق نشر الإشاعات الكاذبة وبعض الأساليب الملتوية، واحتكار صكوك معينة ثم التحكم بأسعارها في السوق؛

- زعزعة استقرار النشاط الاقتصادي والذي يسببه انهيار المشروعات والمؤسسات التي تسهم في عملية التنمية الاقتصادية وانصراف المستثمرين عنها إلى مشروعات أقل نفعية للمجتمع؛
- التأثير على الاستثمارات طويلة الأجل المطلوبة في عمليات التنمية وتعرضها لعمليات البيع المستمر بسبب تدبذب أسعارها، وهذا يؤدي إلى دوران رأس المال بعيدا عن دورة الإنتاج؛
- للمضاربة آثار تضخمية جراء التوسع في منح الائتمان مما يشكل ضغوطا تضخمية على الاقتصاد المحلي.

5.2.1 تفاقم الاقتصاد النقدي على حساب الاقتصاد الحقيقي أو الفعلي:

أسواق المال اليوم ومعها المصارف لم تعد تقوم بالدور الفعال للاقتصاد الحقيقي وذلك لأن الأموال تم فصلها عن الاقتصاد الحقيقي وتحولت إلى ثروات نقدية تتم المتاجرة بها على الورق، وقد ترتفع أسعار أسهم الشركات وقد تنخفض بسبب المراهانات فقط (خالد أمين و محمد، 2009 صفحة 54).

2. الإطار النظري للاستقرار المالي وضوابطه في الاقتصاد الإسلامي:

سنحاول الوقوف على مفهومه بالإضافة إلى ضوابطه في الاقتصاد الإسلامي.

1.2 تعريف الاستقرار المالي:

أبسط وأقصر تعريف للاستقرار المالي هو "تجنب وقوع الأزمات المالية" (مهداوي، 2016)، أما الاقتصادي **Crockett** يرى أن الاستقرار المالي يتطلب (Crockett, 1997, p 55):

- أن تكون المؤسسات الرئيسية أو الأكثر أهمية في النظام المالي مستقرة، بحيث أنه توجد درجة كبيرة من الثقة بأنها ستستمر في الوفاء بالتزاماتها التي تعاقدت عليها دون توقف أو دون اللجوء لمساعدة خارجية؛
- أن تكون الأسواق الرئيسية مستقرة، بحيث يمكن للمتعاملين الاقتصاديين التعامل فيها بثقة وبأسعار تعكس القوى الأساسية فلا تتغير بدرجة كبيرة خلال فترات زمنية قصيرة عندما لا تكون هناك أي تغيرات في الاقتصاد؛

ويمكن فهم الاستقرار المالي من خلال:

- استقرار جميع مكونات النظام المالي؛
- استقرار أسواق المال والأنشطة المرتبطة بها؛
- ومن أهم المؤسسات التي تولى لها عناية خاصة المصارف التجارية لأهميتها، حساسيتها ولتاريخها المرتبط بالآزمات حين وقوعها.

2.2 عناصر الاستقرار المالي:

يكون النظام المالي في حالة استقرار إذا توافرت العناصر التالية:

1.2.2 الاستقرار النقدي:

ويعرف على أنه الاستقرار في قيمة النقود ويعبر عن ذلك بالاستقرار في التضخم، وهذا لا يعني مستوى التضخم منعدم أو بنسبة صفر لأن ذلك قد يوقع في الانكماش، والمقصود هنا هو الثبات النسبي لمستويات الأسعار (العراي، 2016، صفحة 113).

2.2.2 ثقة المؤسسات والأسواق:

تعتبر الثقة ذات أهمية كبيرة في النظام المالي من خلال (موسى، 2013، صفحة 148):

— الثقة بين المؤسسات المالية وعمالها:

فالثقة في المؤسسات المالية من شأنها أن تشجع العملاء على تحمل المزيد من المخاطر وبالتالي إنجاز مستويات أعلى من الاستثمار وهذا أمر مفيد للنمو.

— الثقة بين المؤسسات المالية:

هناك ترابط كبير بين البنوك حيث أن جزء كبير من عملياتها هي فيما بينها، فالسوق بين بنكية (interbancaire) توفر الائتماني قصير الأجل بين البنوك، وتضمن استمرارية عمل القطاع المصرفي ومن ثم النظام المالي ككل.

3.2.2 استقرار أسعار الأصول:

تؤثر التقلبات في أسعار الأصول المالية على الاقتصاد الحقيقي عبر أربع قنوات وهي:

- تغير في ثروة الأسر وبالتالي الاستهلاك بفعل أثر الثروة؛
- تغير أسعار الأسهم يؤثر على القيمة السوقية لأصول قطاع الشركات نسبة إلى تكلفة الفرصة البديلة؛
- التأثير في ميزانيات الشركات مما يؤثر على حجم إنفاقها؛
- التأثير على تدفقات رؤوس الأموال دخولا وخروجا.

3.2 ضوابط الاستقرار المالي في الاقتصاد الإسلامي:

يقوم الاقتصاد الإسلامي على مجموعة من القواعد والضوابط تقيه من الأزمات المالية:

1.3.2 الوظيفة الاستخلافية للمال:

بما أن المال لا يعقل كان أمره بيد الإنسان الذي لا يملكه وإنما يستخلفه أي يقوم مقامه في وظيفة الإصلاح، ومن بين

ضوابط الوظيفة الاستخلافية للمال نذكر (هاللي، 2008، الصفحات 40-46):

- تخصيص جزء قليل من المال حقا سنويا لمواساة ذوي الحاجات من الفقراء والمحتاجين؛
- توظيف المال فيما خلق له من التداول لتشغيل الإنتاج وتدوير التجارة ولذلك سمي مالا لميلانه حسب حركة السوق، وذلك من خلال المشاركات بكل أوجهها التي تحفظ حقوق أطرافها ومنها المراجعة، المضاربة، والمزارة وغيرها لتكون بديلا عن الربا المقيت؛
- مراعاة مقاصد التجارة الحقيقية والبعد عن الحيل التي تتمسك بظاهر التجارة دون مضمونها، ومقاصد التجارة الحقيقية تقوم على تحقيق العدل بين مصالح طرفي العقد.

2.3.2 الاقتصاد الإسلامي اقتصاد أخلاقي:

تبني الفرد والجماعة والمؤسسة لهذا الميثاق الأخلاقي يعتبر عنصر نجاح للعملية الاقتصادية في كل مستوياتها (نبيه،

2010، صفحة 384)، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

- نظم الإسلام العلاقة بين الناس تنظيمًا دقيقًا من خلال منظومة القيم والأخلاق التي حث عليها وأمر بها، ومن ذلك ما جاء في حديث النبي صلى الله عليه وسلم "أد الأمانة إلى من ائتمنك ولا تخن من خانك" وفيه تعزيز للاستقرار الاقتصادي وثقة المستهلك بعناصر الإنتاج؛

- حرم الإسلام الغش والكذب والتدليس والمقامرة والاحتكار وبيع الغرر، فالتزام الأفراد سواء كانوا مستهلكين أو منتجين بالأخلاق الإسلامية يقي المجتمع ويحصنه من الأزمات المالية؛

- حرمت الشريعة الإسلامية العقود الوهمية القائمة على الجهالة والغرر، كالمشتقات المالية وعقود المستقبلات والخيارات وصناديق التحوط وما قد تسببه من ارتفاع وتضخم للأسعار نتيجة تأثيرها على زيادة عرض النقود، فقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الكالئ بالكالئ وهو بيع الدين بالدين (عبانه، 2011، الصفحات 60-64).

3.3.2 محاربة الفوائد الربوية:

تعتبر الربا من أفحش الظلم وأشنع حرمته لأنه يتنافى مع العدل الذي أراد الله أن يسود العباد والإسلام لا ينهى عن شيء إلا ويأتي بالبديل بل خير منه والبديل هو أن الله يربي الصدقات التي تعم فوائدها المجتمع بأسره مسلماً وغير مسلم، ففوق الأزمة المالية واستمرارها سببه الأساسي هو الفوائد المفروضة على القروض لأنها تمحق النعم وتدع البشر يستغل بعضهم بعضاً مما يشيع الفساد في الأرض ويهلك النسل والحرث (الكبيسي عبد الستار، 2014، الصفحة 448).

4.3.2 قاعدة الغنم بالغرم:

يكون العائد على قدر حجم المخاطرة أو الجهد المقابل له وهما الأساس لأي نشاط اقتصادي أي أن الحق في الحصول على الربح (العائد) يكون بقدر تحمل المشقة (المخاطرة).

5.3.2 قاعدة لا ضرر ولا ضرار:

يحتّم هذا المبدأ على المستثمر الانضباط بالقواعد العامة التي تحكم المجتمع المسلم، فنشاطه لا بد أن يتسم بالمنفعة العامة ولا يخضع للرغبات والنوازع الفردية التي قد تفضي إلى إلحاق الضرر بالمجتمع (الأشوح، 2010، صفحة 33).

6.3.2 وسطية واعتدال الاقتصاد الإسلامي:

نظرت الشريعة الإسلامية للمصلحة الفردية بعين الاعتبار فراعته تلك المصلحة بل وجعلتها من المصلحة العامة لأن مصلحة الفرد مرتبطة بمصلحة الجماعة، فمن مراعاة المصلحة الفردية التي تدعو الفرد لتنمية مواهبه وثرواته المادية تتحقق المصلحة العامة والفائدة للجميع (نبيه، 2010، صفحة 151).

7.3.2 مبدأ التيسير:

يقوم النظام المالي والاقتصادي الإسلامي على مبدأ التيسير على المقترض الذي لا يستطيع سداد الدين لأسباب قهرية وفي ذلك يقول الله تبارك وتعالى ﴿٢٧٩﴾ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٨٠﴾ سورة البقرة، الآية: 280، ولو طبقت هذه الآية على العلاقة بين الدائن والمدين لما عجز المدين عن قضاء دينه ولو بعد حين ولما تولد عن الدين ديوناً جديدة ولما ازدادت حدة الأزمات المالية التي كان من سببها تضخم الديون وجدولتها بسعر فائدة بسبب عدم القدرة عن السداد (شحاتة، 2008، الصفحات 11-12).

8.3.2 قاعدة المشاركة في الربح والخسارة:

يقوم نظام التمويل الإسلامي على قاعدة المشاركة في الربح والخسارة، وعلى أن تداول الأموال النقدية والسلعية مضبوطة بضابط الحلال ومحكومة بالأولويات الإسلامية وتحقيق المقاصد الشرعية، فكل عقود الاستثمار والتمويل الإسلامي محصنة من إمكانية تعرضها لهزات مالية (عبابنه، 2011، صفحة 64).

3. دراسة عينة من المصارف الإسلامية الخليجية واختبار الفرضيات:

1.3 التعريف بعينة الدراسة:

يعتبر القطاع المصرفي السعودي من أقوى الأنظمة المصرفية العالمية، حيث صنفته وكالة فيتش الائتمانية في تقريرها الصادر يوم 22 مارس 2017 كخامس أقوى نظام مصرفي في العالم بعد كل من النظام المصرفي في استراليا وكندا وسنغافورا والسويد، وهذا بفضل المؤشرات القوية للقطاع والتي أهلته للبقاء في التصنيف "A" (الاقتصادية، 2019)، في حين أن عدد المصارف الإسلامية بالمملكة العربية السعودية 11 مصرفاً اخترنا مصرفين إسلاميين في هذه الدراسة متمثلة في كل من بنك الراجحي وبنك الجزيرة الإسلاميين.

وتحتل دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى عربياً والثالثة والثلاثين عالمياً في مؤشر المصرف الدولي للشمول المالي وكان للقطاع المصرفي دور كبير في وصولها إلى هذا المستوى، لما قدمه من إسهامات في نمو الاقتصاد الوطني والنتائج المحلي، (العربية، 2019) ويضم القطاع المصرفي الإماراتي 51 مصرفاً منها 23 مصرفاً وطنياً و28 مصرفاً أجنبياً، ومن بين المصارف الوطنية يوجد 5 مصارف إسلامية ناشطة وهي مصرف دبي، مصرف أبوظبي، مصرف الشارقة، مصرف الإمارات ومصرف نور الإسلامي، بالإضافة إلى مصرفين حديثي النشأة وهما مصرف الهلال ومصرف عجمان، (تم إحصاؤها بالاعتماد على الموقع الرسمي للمصرف المركزي الإماراتي) وقد تم اختيار دراسة بنك دبي الإسلامي وبنك أبوظبي الإسلامي.

احتل القطاع المصرفي القطري المرتبة الثالثة بين القطاعات المصرفية العربية بالنسبة لحجم الموجودات بعد الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، ويعتبر من أهم القطاعات الداعمة لاقتصاد دولة قطر والذي يضم 18 مصرفاً منها أربع مصارف إسلامية وهي مصرف قطر الإسلامي، مصرف الريان، مصرف بروة القطري، مصرف قطر الدولي الإسلامي، (تم إحصائها بالاعتماد على الموقع الرسمي لمصرف قطر المركزي) وقد اخترنا مصرفين إسلاميين لقياس وتحليل استقرارهما قبل وبعد حدوث الأزمة المالية العالمية، وهما بنك قطر الإسلامي وبنك قطر الدولي.

2.3 متغيرات الدراسة:

بغرض قياس مستوى الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية محل الدراسة قمنا بحساب مؤشر الاستقرار المالي Z.score (الحموي رانيا، 2016)، بحيث يعتبر هذا النموذج من أهم النماذج المستخدمة للتنبؤ بفشل المؤسسات، حيث حاول ألتمان من خلاله تجاوز الطريقة التقليدية في التحليل، وتشير قيمته إلى مدى احتمالية أن تتعرض هذه المصارف إلى مخاطر التعتثر (الإفلاس) وكلما انخفضت القيمة عن الحد الأدنى الذي حدده ألتمان بـ 2.99 كلما ازداد احتمال خطر التعتثر والعكس صحيح.

ولقد اعتمدنا على هذا المؤشر لقياس الاستقرار المالي في المصارف محل الدراسة من خلال العلاقة التالية:

$$Z = \frac{K + U_{ROA}}{\sigma_{ROA}}$$

وفيما يلي شرح لهذه المتغيرات:

1.2.3 حقوق المساهمين على إجمالي الأصول:

والذي يرمز له بالرمز k ويقاس هذا المؤشر مدى اعتماد المصرف على رأس ماله في تمويل أصوله، ويحسب بالعلاقة

التالية:

$$K = \frac{\text{حقوق المساهمين}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100$$

حيث تمثل حقوق المساهمين في المصارف الإسلامية مقدار ما يتبقى من أصول المصرف بعد استبعاد الخصوم وحسابات الاستثمار المطلقة للعملاء، ونلاحظ من خلال التقارير المالية للمصارف محل الدراسة أن حقوق المساهمين وإجمالي الأصول تنمو بمعدلات متزايدة خلال الفترة من 2004-2012.

2.2.3 متوسط العائد على الأصول:

ويرمز له بالرمز U_{ROA} ، حيث تشير ROA إلى العائد على الأصول أو مردودية الأصول، حيث يقاس مدى فاعلية الإدارة في استخدام الموارد المتاحة، ومدى قدرتها على تحقيق العوائد من الأموال المتاحة من مختلف المصادر التمويلية بغض النظر عن الطريقة التي يتم بها هذا التمويل، وبالتالي فهو يعكس أثر الأنشطة التشغيلية والتمويلية بالمصرف، إذ يعتبر معدل العائد على الأصول مقياساً كلياً يعبر عن أداء المصارف لأنه يحمل في طياته قدرة المصرف على تحقيق العوائد من كافة مصادر التمويل، متمثلة في حقوق المساهمين والودائع وأية مصادر تمويل أخرى والتي تمثل في مجموعها مجموع الأصول، ويبين الأرباح المتولدة عن كل وحدة نقدية من الأصول، وزيادة النسبة مؤشر على كفاءة الإدارة في رسم سياستها التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، وتقاس هذه النسبة بمعدل العائد على مختلف أصول المصرف، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$ROA = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100$$

وبعد حساب هذا المعدل تبين أن قيمته متذبذبة خلال فترة الدراسة، وذلك نتيجة تغير قيمة صافي الربح الذي كان متزايد خلال الفترة 2004-2007، ثم بدأ في الانخفاض خلال فترة الأزمة (2008-2010) ليعاود الارتفاع من جديد بعد فترة الأزمة، أو بسبب نمو حجم الأصول بنسب تفوق نمو صافي الأرباح.

3.2.3 الانحراف المعياري للعائد على الأصول:

ويرمز له بالرمز σ_{ROA} ، ويقاس هذا المؤشر مدى التذبذب في العوائد على الأصول.

3.3 قياس وتحليل مؤشر الاستقرار المالي في المصارف محل الدراسة خلال (2004-2012)

يلخص الجدول أدناه قيم Z-SCOOR في المصارف محل الدراسة خلال الفترة 2004-2012.

الجدول(1): مؤشر الاستقرار المالي في المصارف محل الدراسة

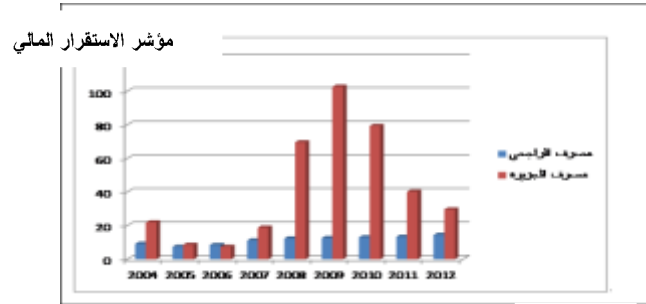
الوحدة: النسب المئوية

البيانات	قبل الأزمة				الأزمة	بعد الأزمة			
	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الراجحي	9.2	7.44	8.45	11.16	12.42	12.62	13.06	13.35	14.5
Baj	21.92	8.63	7.43	18.81	69.59	102.66	79.36	40.2	29.65
Dip	19.66	12.01	16.39	12.51	15.74	22.85	41.77	26.12	24.52
a.dip	40.74	161.9	15.33	18.72	20.61	71.31	25.37	22.69	31.41
Qib	-	6.95	11.37	9.02	10.8	14.92	15.42	20.35	51.94
Qiiib	-	4.3	7.93	5.8	12.88	14.95	12.6	16.07	27.8

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف محل الدراسة خلال 2004-2012.

rajhi: مصرف الراجحي، baj: مصرف الجزيرة، a.dip: مصرف أبو ظبي، dip: مصرف دبي، qib: مصرف قطر، qiib: مصرف قطر الدولي. ويمكن تلخيص بيانات الجدول السابق من خلال الأشكال التالية:

الشكل(1): مؤشر الاستقرار المالي في عينة من المصارف السعودية خلال (2012 – 2004)



السنوات من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الجدول رقم 1

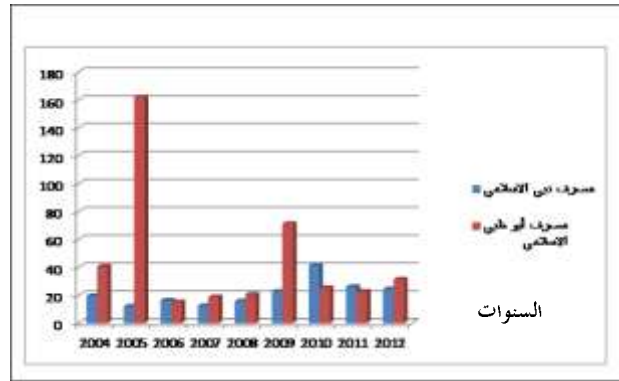
نلاحظ من خلال الشكل السابق أن قيم مؤشر Z-score في مصرف الراجحي كان متذبذباً خلال الفترة 2004-2006 حيث قدرت أدنى قيمة له 7.44% في سنة 2005، ليبدأ في الارتفاع وبمعدلات منخفضة خلال الفترة 2007-2012 ليصل إلى 14.5% سنة 2012، ويعود ذلك إلى التغير في متوسط العائد على الأصول الذي كان مرتفعاً في الفترة من 2004-2006، ثم بدأ بالانخفاض خلال الفترة 2007-2012 وذلك بسبب النمو الضعيف في صافي أرباح المصرف وفي المقابل ارتفاع موجودات المصرف من أصول ثابتة ومتداولة، أي أن نسبة الارتفاع في صافي الأرباح كانت أقل من نسبة الارتفاع الحاصل في إجمالي الموجودات، وبالتالي انخفاض العائد على تلك الأصول إلا أنه لم يؤثر على استقراره المالي. ويعود سبب ارتفاع Z-score إلى النمو المتزايد لحقوق المساهمين ومدى اعتماد المصرف على رأس ماله لتمويل أصوله ومن ثم مقدرته على مواجهة الصدمة خلال فترة الأزمة، وذلك لالتزام المصرف بمبادئ الشريعة الإسلامية كالأمانة والمصادقية والتضامن فوجود مثل هذه القيم والأخلاق ساعد المصرف على تحقيق الأمن والاستقرار.

أما بالنسبة لمصرف الجزيرة فإن قيم مؤشر Z-score كانت متذبذبة خلال الفترة 2004-2007، أما خلال سنتي 2008 – 2009 فالمؤشر أخذ قيمة مرتفعة جداً قدرت بـ 69.59%، 102.66% على التوالي وهذا راجع إلى انخفاض حقوق المساهمين، إذ بلغت 4.697 مليون في سنة 2007 لتعرف بعد ذلك انخفاضاً إلى 4.636 مليون في 2008

وإلى 4.485% في سنة 2009، أما متوسط العائد على الأصول فقد شهد انخفاضاً إلى 1.905% سنة 2007 و0.54% سنة 2008 وهذا بعدما كان في فترات ما قبل الأزمة يساوي 2.495%، 6.22% سنّي 2005 و2006 على التوالي ويرجع ذلك إلى انخفاض أرباح المصرف بالمقارنة بالأرباح المحققة في الفترات الأولى وإلى ارتفاع أصول المصرف من جهة أخرى.

إلا أن قيم هذا المؤشر تبقى أعلى من الحد الأدنى للتعثر أي أن المصرفان يتمتعان بسلامة مالية جيدة ولم تؤثر الأزمة المالية العالمية على استقرارهما، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى التي نصّها: "حافظت المصارف الإسلامية السعودية على استقرارها المالي في ظل الأزمة المالية العالمية". وفيما يلي شكل يوضح مؤشر الاستقرار المالي في المصارف الإماراتية:

الشكل (2): مؤشر الاستقرار المالي في عينة من المصارف الإماراتية خلال
مؤشر الاستقرار المالي 2004



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الجدول رقم 1

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن قيم مؤشر Z-score في مصرف دبي الإسلامي كانت متناقصة خلال الفترة 2004-2007 قدرت أدنى قيمة له بـ 12.02 سنة 2005، ثم بدأت بالارتفاع خلال فترة الأزمة وما بعدها قدرت أعلى قيمة له 41.77 سنة 2010، ويمكن القول أن هذه النسبة كانت متذبذبة ويعود هذا التذبذب إلى التغير في متوسط العائد على الأصول الذي انخفض في الفترة 2004 - 2006 إذ وصل إلى 1.07% سنة 2006 بعد أن كان 1.84% سنة 2004، ثم تزايد سنة 2007 حيث قدر بـ 1.39% ليعاود الانخفاض خلال 2008 - 2010 أي السنوات التي تلت حدوث الأزمة المالية، حيث قدر سنة 2010 بـ 0.46% وهي أدنى نسبة يصل إليها خلال فترة الدراسة، وذلك نتيجة انخفاض أرباح المصرف بسبب انخفاض إيراداته تأثراً بالأزمة مقابل ارتفاع قيمة موجوداته، هذا بالإضافة إلى الارتفاع المتزايد لحقوق المساهمين.

كما نلاحظ من خلال الشكل السابق أن قيم مؤشر Z-score في مصرف أبوظبي الإسلامي شهدت تذبذب خلال فترة الدراسة (2004-2012)، بين الارتفاع والانخفاض نتيجة تغير متوسط العائد على الأصول بين الارتفاع والانخفاض وارتفاع حقوق المساهمين خلال نفس الفترة. إلا أن قيم هذا المؤشر تبقى أعلى من الحد الأدنى للتعثر أي أن

المصرفان يتمتعان بسلامة مالية جيدة ولم تؤثر الأزمة المالية العالمية على استقرارهما، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية التي نصها: "حافظت المصارف الإسلامية الإماراتية على استقرارها المالي في ظل الأزمة المالية العالمية".

وفيما يلي شكل يوضح مؤشر الاستقرار المالي في عينة من المصارف القطرية:

الشكل (3): مؤشر الاستقرار المالي في عينة من المصارف القطرية خلال (2004 – 2012)



السنوات : إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الجدول رقم 1

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن قيمة مؤشر Z- score في مصرف قطر الإسلامي كانت متذبذبة خلال الفترة 2005-2007، قدر بـ 6.95% في 2005 ثم إلى 11.37% في سنة 2006، ثم 9.02% سنة 2007، ثم بدأ في الارتفاع أثناء الأزمة وما بعدها حيث وصل سنة 2012 إلى 51.94%، نتيجة النمو المتزايد في كل من إجمالي الموجودات وحقوق المساهمين.

كما نلاحظ من خلال الشكل السابق حدوث تذبذب في قيم مؤشر Z- score خلال فترة الدراسة في مصرف قطر الدولي الإسلامي، حيث قدر بـ 4.3% سنة 2005 ليرتفع إلى 7.93% سنة 2006 أما في سنة 2007 انخفض إلى 5.8%، وهذا نتيجة التذبذب الحاصل في متوسط العائد على الأصول من سنة إلى أخرى، إلا أن حقوق المساهمين شهدت نموا متزايدا من سنة لأخرى على مدار فترة الدراسة، أما بداية من سنة 2008 شهد مؤشر Z- score ارتفاعا في قيمته قدرت بـ 12.88% وهي أقل قيمة سجلت ما بعد الأزمة، ثم انخفضت سنة 2010 حيث قدرت بـ 12.6% ليرتفع إلى 27.8% سنة 2012.

وبما أن قيم هذا المؤشر أعلى من الحد الأدنى للتعثر فإن المصرفان يتمتعان بسلامة مالية جيدة ولم تؤثر الأزمة المالية العالمية على استقرارهما، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة التي نصها: "حافظت المصارف الإسلامية القطرية على استقرارها المالي في ظل الأزمة المالية العالمية".

ومن خلال ما سبق نستنتج أن مؤشر Z- score يتغير من سنة لأخرى في كافة المصارف، وذلك نتيجة التغير في متوسط العائد على الأصول وحقوق المساهمين من سنة إلى أخرى، إلا أن قيم هذا المؤشر تبقى أعلى من الحد الأدنى للتعثر، لأن قيم z-score أعلى بكثير من النقطة الفاصلة 2.99 وهي القيمة التي وضعها ألتمان كحد أدنى لمنطقة السلامة المالية، فكلما كانت Z كبيرة دل ذلك على السلامة المالية للمصرف وعدم تعثره، وهو ما يعكس قدرته على إدارة المخاطر المصرفية

وبالتالي التقليل من حجم الخسائر، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرئيسية التي نصها: "حافظت المصارف الإسلامية الخليجية على استقرارها المالي في ظل الأزمة المالية العالمية".

الخاتمة:

ظهرت العديد من الأصوات الغربية التي تنادي بتطبيق مبادئ الصيرفة الإسلامية نتيجة عدم تأثر المصارف الإسلامية بالأزمة المالية العالمية واستقرارها المالي، وبدأ التفكير في هذا النظام كعلاج للأزمة المالية كأفضل بديل للنظام الرأسمالي القائم على المشتقات المالية والمتاجرة بالديون وارتفاع درجات المخاطرة، وبما أن دول الخليج العربي تعرف نموا مطردا في عدد المصارف الإسلامية، وتتواجد بها أكبر المصارف الإسلامية في العالم، ومن أجل معرفة قدرة هذه المصارف على مواجهة الأزمة المالية العالمية اخترنا عينة تتكون من ستة مصارف إسلامية خليجية، وبعد العرض النظري للبحث وبحساب مؤشر $Z\text{-score}$ في هذه العينة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- يعد الاستقرار المالي مؤشر مهم في آلية عمل المصارف بشكل عام ومنها المصارف الإسلامية فهو تجنب وقوع الأزمات المالية وكذلك كفاءة الموارد المالية والاقتصادية وتوزيعها جغرافيا، وهو الحالة التي تتمتع فيها المؤسسات بالقطاع المالي بقدر كبير من الثقة في قدرتها على الاستقرار في أداء المهام بدون الحاجة إلى المساعدة الخارجية.
- تعتبر القروض الربوية الممنوحة لقاء الرهن العقاري أحد الأسباب الرئيسية وراء تفاقم الأزمة المالية وانفجار فقاعتها.
- حرمت الشريعة الإسلامية نظام المشتقات المالية التي تقوم على المعاملات الوهمية والمقامرات التي يؤدي فيها الكسب السريع إلى تعطيل الإنتاج، وقد أكد الكثير من علماء الاقتصاد أن من أسباب الأزمة المالية هو نظام المشتقات المالية، لأنها لا تحدث تنمية اقتصادية حقيقية.
- يتطلب الاستقرار المالي نظام يستند إلى ضوابط وأحكام بعيدا عن الربا، ومنع التكتلات التي تؤدي إلى حدوث ضرر وظلم للمجتمع والتعرف على حالات السوق وحقيقة الأسعار من خلال تنظيم معايير الوساطة وغيرها من الضوابط الأخرى.
- أظهرت نتائج الدراسة أن المصارف الإسلامية الخليجية سليمة من الناحية المالية، وهي بعيدة كل البعد عن التعثر المالي، ذلك لأن قيم $Z\text{-score}$ أعلى بكثير من النقطة الفاصلة 2.99 وهي القيمة التي وضعها ألتمان كحد أدنى لمنطقة السلامة المالية.

وبناء على النتائج السابقة توصي هذه الدراسة بما يلي:

- ضرورة الاهتمام بالصيرفة الإسلامية خاصة في ظل اعتراف المجتمع الدولي بها وزيادة انتشارها، فهي النظام الأمثل للبشرية سياسيا واجتماعيا واقتصاديا.
- ضرورة اهتمام دول مجلس التعاون الخليجي بالمصارف الإسلامية بشكل أفضل من خلال إنشاء بنك مركزي إسلامي مثل ما هو موجود بالسودان، كما ينبغي على هذه الدول تقديم الدعم للدول الإسلامية في مجال المصرفية الإسلامية من خلال تبادل الخبرات والتجارب.
- التقيد بمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وتوحيد الآراء الفقهية والفتاوى الصادرة عن هيئات الرقابة الشرعية لدى المصارف الإسلامية فيما بينها، فيمكن ذلك من تعزيز مكانة هذه الهيئات وكسب ثقة الأفراد.

- تفعيل أدوار ومهام المنظمات الدولية التي تحتضن العمل المصرفي الإسلامي، بالإضافة إلى هيئات الإفتاء المختلفة، ولا شك أن اشتراك غالبية المصارف الإسلامية في عضوية هذه الجهات سوف يدعم توجهاتها بالتحرك محليا وإقليميا ودوليا لعرض الأفكار ووجهات النظر الرامية إلى تثبيت النظام وتعزيزه.
- تشجيع البحث العلمي في المجال الإسلامي، من خلال إعداد البحوث والدراسات حول الأعمال المصرفية والمالية تتناول أحدث المستجدات العلمية والتطبيقية عن المؤسسات المالية الإسلامية.

المصادر والمراجع:

1. Crockett, A. (1997). Why is financial stability a goal of public Policy in maintaining, financial stability in a Global Economie, Symposium proceedings. Fédéral Reserve Bank of Kansas city.
2. اتحاد المصارف.(s.d.) تطورات التمويل والصيرفة الإسلامية حول العالم، اطلع عليه بتاريخ 20 مارس 2019، من www.uabonline.org/ar/ magazine
3. بن حبيب الكروان السعدي إبراهيم. (2009). قراءة في الأزمة المالية المعاصرة : فح القروض المصرفية، التسليف وعمليات الإفلاس، أزمة الائتمان. الأردن: دار حرير.
4. حسين حسين شحاتة. (2008). أزمة النظام المالي العالمي في ميزان الاقتصاد الإسلامي، سلسلة بحوث ودراسات في الفكر الاقتصادي الإسلامي . السعودية: المكتب التعاوني للدعوة وتوعية الجاليات بالربوة.
5. زارير نرمين الحموي رانيا. (2016). مدى ملائمة مؤشر Z.score لقياس الاستقرار المالي للمصارف السورية الخاصة التقليدية . مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، المجلد 38 (العدد 1).
6. زينب صالح الأشوح. (2010). الأزمة الاقتصادية العالمية، الجيزة. مصر: هبة النيل العربية.
7. سامر مظهر قنطقي. (2008). ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية . سوريا: دار النهضة.
8. سعد الدين مسعد هلاي. (2008). الأزمة المالية وحلول إسلامية. مصر: دار الجمهورية.
9. صحيفة مال الاقتصادية. القطاع المصرفي السعودي. اطلع عليه بتاريخ 27 مارس 2019، من www.maaal.com
10. عبد الجبار عيدان الكبيسي عبد الستار. (2014). معايير المحاسبة الدولية والمشتقات المالية والمسؤولية عن الأزمة المالية العالمية والبديل الإسلامي. المجلة الأردنية للدراسات الإسلامية .
11. عبد الله خالد أمين، و أحمد صقر محمد. (2009). الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها على أسواق المال والاقتصاد العربي. الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط.
12. مبارك خالد موسى. (2013). صيغ التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الأزمة المالية العالمية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية. سكيكدة- الجزائر: جامعة 20 أوت 1955.
13. مصطفى العراي. (2016). محاولة فحص مدى قدرة المصارف الاسلامية على الصمود أمام الأزمات المالية-أزمة الرهن العقاري نموذجاً، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. الشلف- الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي.
14. نسرين عبد الحميد نبيه. (2010). الاقتصاد الإسلامي كما يجب أن نراه كحل للأزمة المالية العالمية. مصر: مكتبة الوفاء القانونية.
15. هند مهداوي. (2016). التمويل المصرفي الإسلامي الحل البديل للأزمات المالية العالمية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. تخصص نقود مالية وبنوك، تلمسان: جامعة أبي بكر بالقائد.
16. يوسف عبد الله عبابنه عمر. (2011). الأزمة المالية المعاصرة: تقدير اقتصادي إسلامي. الأردن: عالم الكتاب الحديث.